بنك وربة ش.م.ك.ع.

البيانات المالية

31 ديسمبر 2016

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

نبني عالماً أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢١
شارع أحمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق *الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالتدقيق الذي قمنا به للبيانات المالية في دولة الكويت. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة

يتم المحاسبة عن أرصدة التمويل المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصصات لانخفاض القيمة. إن انخفاض قيمة أرصدة التمويل المدينة يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات، ويتعين على الإدارة تحديد أرصدة التمويل المدينة التي انخفضت قيمتها وإجراء تقييم موضوعي لأدلة انخفاض القيمة وقيمة الضمان وتقييم المبلغ الممكن استرداده.

ونظرًا لأهمية أرصدة التمويل المدينة وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات، فإن هذه المخاطر تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. يشتمل الإيضاح رقم 2.4 حول البيانات المالية على عرض لأساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان واستجاباتها لتلك المخاطر، بما في ذلك سياسات إدارة المخاطر المعتمدة لدى الإدارة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومراقبة وتحصيل أرصدة التمويل المدينة وإجراءات احتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة والتي تحدد أرصدة التمويل المدينة التي تعرضت لانخفاض القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها. وكجزء من إجراءات اختبار أدوات الرقابة، قمنا بتقييم ما إذا كانت أدوات الرقابة الرئيسية في الإجراءات السابقة قد تم وضعها وتنفيذها وعملها بفاعلية لأغراض التدقيق الذي قمنا به.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة (تتمة)
بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، فقد قمنا باختيار عينات من أرصدة التمويل المدينة القائمة كما في تاريخ التقارير المالية. وقمنا بتقييم دقيق لسمات تحديد حدوث انخفاض في القيمة وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا أيضاً مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدها. كما تضمنت العينات التي قمنا باختيارها أرصدة التمويل المدينة غير منتظمة السداد حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية التي يمكن استردادها وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة لأرصدة التمويل المدينة منتظمة السداد، قمنا بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات حول وجود مخاطر من التعثر.

وأجرينا أيضاً تقييماً لغرض تحديد ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالبيانات المالية تعكس بصورة مناسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك لسنة 2016 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

KPMG

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

KPMG

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

مراقب حسابات - ترخيص رقم 68 فئة "أ"
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 11 يناير 2017

العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبدالعزيز المطوع
مرخص تحت رقم (١٣٨) فئة أ

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**5,480**	3,845
إيداعات لدى البنوك		**166,940**	133,355
مدينو تمويل	4	**827,872**	543,794
استثمارات متاحة للبيع	5	**99,825**	68,661
عقارات استثمارية	6	**14,815**	15,127
موجودات أخرى		**6,387**	4,949
عقار ومعدات		**5,643**	6,376
إجمالي الموجودات		**1,126,962**	776,107
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7	**274,131**	244,333
حسابات المودعين	8	**750,498**	433,465
مطلوبات أخرى		**7,561**	6.029
إجمالي المطلوبات		**1,032,190**	683,827
حقوق الملكية	9		
رأس المال		**100,000**	100.000
خسائر متراكمة		**(4,798)**	(7,373)
احتياطي القيمة العادلة		**(430)**	(347)
إجمالي حقوق الملكية		**94,772**	92,280
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,126,962**	776,107

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	ايضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		**31,094**	20,217
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		**(14,678)**	(8,182)
صافي إيرادات التمويل		**16,416**	12,035
صافي إيرادات استثمار	10	**4,339**	3,683
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	11	**1,583**	2,120
إيرادات أخرى		**185**	166
ربح تحويل عملات أجنبية		**261**	75
إيرادات التشغيل		**22,784**	18,079
تكاليف موظفين		**(9,304)**	(9,001)
مصروفات عمومية وإدارية		**(4,067)**	(3,387)
استهلاك		**(1,631)**	(1,602)
مصروفات التشغيل		**(15,002)**	(13,990)
ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		**7,782**	4,089
مخصص انخفاض القيمة	4	**(5,063)**	(3,005)
الربح قبل الاستقطاعات		**2,719**	1,084
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(64)**	(33)
الزكاة		**(20)**	(9)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(60)**	(42)
صافي ربح السنة		**2,575**	1,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة	12	**2.58 فلس**	1.00 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

	إيضاح	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**2,575**	1,000
خسائر شاملة أخرى:			
بنود يتم أو يمكن أن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:			
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع		**(39)**	(466)
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع خلال السنة، محولة إلى بيان الدخل	10	**(44)**	(119)
خسائر شاملة أخرى للسنة		**(83)**	(585)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**2,492**	415

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	رأس المال *ألف* *دينار كويتي*	*خسائر متراكمة* *ألف* *دينار كويتي*	*احتياطي القيمة العادلة* *ألف* *دينار كويتي*	*إجمالي حقوق الملكية* *ألف* *دينار كويتي*
الرصيد في 1 يناير 2016	100,000	(7,373)	(347)	92,280
صافي ربح السنة	-	2,575	-	2,575
خسائر شاملة أخرى	-	-	(83)	(83)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	2,575	(83)	2,492
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**100,000**	**(4,798)**	**(430)**	**94,772**
الرصيد في 1 يناير 2015	100,000	(8,373)	238	91,865
صافي ربح السنة	-	1,000	-	1,000
خسائر شاملة أخرى	-	-	(585)	(585)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	1,000	(585)	415
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	100,000	(7,373)	(347)	92,280

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**2,575**	1,000
تعديلات لـ:			
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	10	**(44)**	(119)
إيرادات توزيعات أرباح	10	**(1,759)**	(630)
إيرادات صكوك	10	**(1,873)**	(1,521)
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	10	**(559)**	(742)
إيرادات استثمار أخرى	10	**(104)**	(671)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**368**	230
استهلاك		**1,631**	1,602
مخصص انخفاض القيمة	4	**5,063**	3,005
		5,298	2,154
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك		**(46,351)**	37,769
مدينو تمويل		**(289,064)**	(158,540)
موجودات أخرى		**(1,440)**	(1,786)
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**29,798**	91,247
حسابات المودعين		**317,033**	87,373
مطلوبات أخرى		**426**	724
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**15,700**	58,941
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(45,673)**	(32,030)
متحصلات من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع		**14,919**	17,299
شراء عقار ومعدات		**(898)**	(1,443)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,759**	630
إيرادات صكوك مستلمة		**2,099**	1,882
إيرادات تأجير مستلمة		**963**	1,002
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(26,831)**	(12,660)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(11,131)**	46,281
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**127,636**	81,355
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**116,505**	127,636

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289، وتم تسجيلها كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الأدوار من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 سبتمبر 2013.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الإستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر في 11 يناير 2017. يحق للجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، تم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. وقام وزير التجارة بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 (بموجب القرار الوزاري رقم 287 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 12 يوليو 2016) وتم إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012. تم تفعيل اللائحة التنفيذية الجديدة اعتباراً من 17 يوليو 2016، وتم نشرها في الجريدة الرسمية بذلك التاريخ. استناداً إلى المادة 21 من اللائحة التنفيذية الجديدة، تم منح كافة الشركات فترة سماح بواقع 6 أشهر من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية للالتزام بمتطلبات اللائحة الجديدة.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام
تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو موضح بالسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

أساس الإعداد
تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية ذات الصلة بالبنك والتي تسري اعتباراً من 1 يناير 2016:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
توضح التعديلات أساس معيار المحاسبة الدولي 16 عقار وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة والذي يشير إلى أن الإيرادات تعكس نمط المزايا الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (التي يمثل الأصل جزءا منها) بدلا من المزايا الاقتصادية المستهلكة من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة تعتمد على الإيرادات لاستهلاك العقار والآلات والمعدات؛ ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة. تسري التعديلات في المستقبل وليس لها أي تأثير على البنك في ضوء عدم استخدام البنك لطريقة تعتمد على الإيرادات في استهلاك موجوداته غير المتداولة.

دورة التحسينات السنوية 2012 – 2014
معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين
يوضح التعديل أنه يجب قياس عمق السوق الذي يتم فيه تداول سندات الشركات عالية الجودة بناء على العملة التي تم تسجيل الالتزام بها وليس الدولة التي يقع فيها الالتزام. وفي حالة عدم توافر سوق عميق لتداول سندات الشركات عالية الجودة بهذه العملة، فيجب استخدام أسعار السندات الحكومية. يسري هذا التعديل في المستقبل. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الادوات المالية: الإفصاحات
عقود الخدمات
يوضح التعديل أن عقد الخدمات الذي يتضمن أتعاباً يمكن أن يمثل سيطرة مستمرة على أصل مالي. ويجب على الشركة تقييم طبيعة الأتعاب والترتيب مقابل الإرشادات المتعلقة بالسيطرة المستمرة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 7 لغرض تقييم ما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة أم لا. كما يجب تقييم عقود الخدمات لتحديد تلك العقود التي تشكل سيطرة مستمرة على أن يتم ذلك بأثر رجعي. على الرغم من ذلك، فلا توجد ضرورة لعرض الإفصاحات المطلوبة لأية فترة تبدأ قبل الفترة السنوية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق التعديلات لأول مرة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – مبادرة الإفصاح
توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي 1 دون إدخال أي تغييرات جوهرية عليها. توضح التعديلات ما يلي:

- متطلبات التأثير المادي من معيار المحاسبة الدولي 1
- أنه يمكن الفصل بين البنود المحددة في بيان (بيانات) الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان المركز المالي
- أن الشركات تتمتع بالمرونة في الترتيب عند عرض الايضاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية يجب عرضها بصورة مجمعة في بند فردي واحد، وتوزيعها بين هذه البنود التي سوف – أو لن – يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

فضلا عن ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تسري عند عرض بنود الإجمالي الفرعي الإضافية في بيان المركز المالي وبيان (بيانات) الدخل والايرادات الشاملة الاخرى. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2016 لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة، ولكنها لم تسرِ بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. يعتزم البنك تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في يوليو 2014 ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. إن البنك بصدد تقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 للمنشأة كيفية وتوقيت تحقق الايرادات؛ كما يطالب الشركة بتقديم المعلومات والإفصاحات الوافية ذات الصلة لمستخدمي البيانات المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على جميع العقود مع عملاء. تم إصدار هذا المعيار في مايو 2014 وينطبق على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. لا يتوقع البنك أي تأثير جوهري من تطبيق هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود التأجير - المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016. إن المعيار الجديد لا يغير بصورة جوهرية من طريقة المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجرين. ولكنه يطالب المستأجرين بالعمل على تسجيل أغلب عقود التأجير في بيانات المركز المالي كمطلوبات عقود تأجير وتسجيل موجودات ترتبط بحق الاستخدام. كما يجب على المستأجرين تطبيق نموذج موحد لكافة عقود التأجير المحققة ويحق لهم اختيار عدم تسجيل عقود التأجير "قصيرة الأجل" وعقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة". بشكل عام، فإن نموذج تحقق الأرباح أو الخسائر لعقود التأجير المسجلة سوف يماثل الطريقة الحالية للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي بحيث يتم تحقق الفوائد ومصروفات الاستهلاك بصورة منفصلة ضمن بيان الدخل.

2.3 معايير صادرة ولكن لم يتم سريانها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير (تتمة)
يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن يتم تطبيق معيار الايرادات الجديد - المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في نفس التاريخ. يجب على المستأجرين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستخدام التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. ولا يتوقع البنك التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 ويقوم حاليا بتقييم الآثار المترتبة على تطبيقه.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7: بيان التدفقات النقدية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية بغرض تحسين الإفصاحات الخاصة بأنشطة التمويل لمساعدة المستخدمين على التعرف على مراكز السيولة للشركات المعنية بإعداد التقارير المالية. بموجب المتطلبات الجديدة، يجب على الشركات الافصاح عن التغيرات في مطلوباتها المالية نتيجة أنشطة التمويل مثل التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والبنود غير النقدية (مثل الأرباح والخسائر المتعلقة بالحركات في أسعار الصرف). يسري التعديل اعتبارا من 1 يناير 2017. ويقوم البنك حالياً بتقييم الاثر الناتج من تطبيقه.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية
الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى. يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية كـ "إيداع لدى البنوك" و"مديني تمويل" و"استثمار في أوراق مالية" و "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". يتضمن الاستثمار في أوراق مالية "الاستثمارات المتاحة للبيع". تقوم الإدارة بتحديد التصنيف المناسب لكل أداة في تاريخ الحيازة.

التحقق
يتم تحقق أصل مالي أو التزام مالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة محاسبة تاريخ التسوية. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق.

عدم *التحقق*
يتم عدم تحقق أصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:
- تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، ولكنه يتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما
  - أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل، أو
  - ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه فقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار سيطرة البنك على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من البنك أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو تعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد. ويدرج الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

القياس
يتم قياس كافة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة لتكلفة كافة الأدوات المالية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تحققها في بيان الدخل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

فئات الأدوات المالية

إيداع لدى البنوك ومدينو التمويل

يتمثل الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. يقدم البنك فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة. يدرج الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة زائداً نسبة ربح متفق عليها، وذلك بعد حيازة البنك للأصل.

الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على تعهد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

استثمارات متاحة للبيع

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في أسهم وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). إن الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأوراق الدين المالية في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، ويتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل، أو أن يتم تحديد الاستثمار كاستثمار انخفضت قيمته، ويتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداته المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم يستطع البنك، وذلك في ظروف نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد يختار البنك إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية فيما لو كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، يمنح البنك ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وخطابات القبول. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن بند "مطلوبات أخرى". يتم إدراج القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند " صافي إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس التزام الضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية أيهما أكبر.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للبنك حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وينوي البنك تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها السعر المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في ظل عدم وجود السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تُتاح للبنك فرصة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا لمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للاستثمارات في الأدوات التي يتعذر الوصول إلى تقدير معقول لقيمتها العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على أساس الاستحقاق، يحدد البنك ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استنادًا إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل جوهري أو مجموعة من الموجودات المالية. يتعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل المالي وأن يكون لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى المستويات والتي يتوفر لها تدفقات نقدية محددة بصورة مستقلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

بالنسبة لمديني التمويل، يقوم البنك أولاً بالتقييم بصورة منفردة لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. وإذا قرر البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أم لا، فإن البنك يدرج الأصل ضمن مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مخاطر ائتمان مماثلة ويقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة بالنسبة لها أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا وجد دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة، فانه يتم قياس قيمة الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم تقع بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بمبلغ انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الائتمان ويتم احتساب المخصصات لها بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة للاستثمارات في أسهم المتاحة للبيع، يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا توفر دليل موضوعي على أن استثماراً ما أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيرًا" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمرًا" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم من خلال بيان الدخل وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد والنقد المعادل على "النقد والأرصدة لدى البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي" التي تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد.

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة. يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل في سنة الاستبعاد.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات بخلاف الأرض ملك حر التي تعتبر ذات عمر غير محدد.

يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها، بالصافي بعد القيمة المتبقية، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بمدة 20-40 سنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات
يقيد العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل، وفقاً لما ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى البنك أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الدخل خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود العقار والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني 20-40 سنة
- أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية في تاريخ كل تقارير مالية.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وفي تلك الحالة يتم تقييم مبلغه الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الزائد لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، على أساس مماثل على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
يقدم البنك مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظف. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بدفع اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من رواتب الموظفين.

يقتصر التزام البنك على هذه الاشتراكات، والتي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

تحقق الإيرادات
تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات.

(1) تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات (تتمة)

(2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

(3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

(4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح البنك وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من البنك ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء – وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

العملات الأجنبية

تدرج المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ تحديد قيمتها. في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيرات في قيمتها العادلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى، يجري أيضاً قيد فروق تحويل العملات الأجنبية ذات الصلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. أما بالنسبة للموجودات غير النقدية الأخرى، فيتم قيد فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في بيان الدخل.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج البنك لغرض تسوية التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

موجودات ومطلوبات طارئة

لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى البنك أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج البنك أمراً مستبعداً.

استخدام التقديرات

وفقاً للمبادئ المحاسبية المتضمنة في المعايير الدولية للتقارير المالية، يتعين على الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية لمديني التمويل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استخدام التقديرات (تتمة)
إن الأساس المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة الدفترية لمديني التمويل والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها موضح كما يلي:

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية
يقوم البنك بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

الأحكام
في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع
يقوم البنك بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكاماً جوهرية ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

تصنيف العقارات
يتعين على الإدارة عند حيازة عقار اتخاذ قرار حول ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقار ومعدات. يقوم البنك بتصنيف العقار كـ"عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

3 النقد والنقد المعادل

	2016 *ألف دينار كويتي*	*2015* *ألف دينار كويتي*
نقد	**1,616**	1,005
حساب جارى لدى بنك الكويت المركزي	**352**	219
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**3,512**	2,621
نقد وأرصدة لدى البنوك	**5,480**	3,845
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**44,054**	48,038
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**66,971**	75,753
النقد والنقد المعادل	**116,505**	127,636

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد وفقاً لاتفاقيات وكالة ومرابحة.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء البنك على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات على مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة قدر الإمكان.

	2016 *ألف* *دينار كويتي*	*2015* *ألف* *دينار كويتي*
مدينو مرابحة	**747,578**	445,059
مدينو إجارة	**143,198**	144,314
أخرى	**1,585**	1,660
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(51,795)**	(38,792)
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**840,566**	552,241
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(12,694)**	(8,447)
	827,872	543,794

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

	2016 *ألف* *دينار كويتي*	*2015* *ألف* *دينار كويتي*
شركات	**479,597**	294,641
أفراد	**360,969**	257,600
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**840,566**	552,241
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(12,694)**	(8,447)
	827,872	543,794

4 مدينو تمويل (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	2016			2015		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية						
الرصيد في 1 يناير	**1,808**	**6,639**	**8,447**	745	4,768	5,513
المخصص المحمل خلال السنة	**1,631**	**3,355**	**4,986**	1,063	1,842	2,905
المشطوب	**(750)**	-	**(750)**	-	-	-
الحركة في العملات الأجنبية	**7**	**4**	**11**	-	29	29
الرصيد في 31 ديسمبر	**2,696**	**9,998**	**12,694**	1,808	6,639	8,447
تسهيلات غير نقدية						
الرصيد في 1 يناير	-	**174**	**174**	-	74	74
المخصص المحمل خلال السنة	-	**77**	**77**	-	100	100
الرصيد في 31 ديسمبر	-	**251**	**251**	-	174	174
إجمالي التسهيلات						
الرصيد في 1 يناير	**1,808**	**6,813**	**8,621**	745	4,842	5,587
المخصص المحمل خلال السنة	**1,631**	**3,432**	**5,063**	1,063	1,942	3,005
المشطوب	**(750)**	-	**(750)**	-	-	-
الحركة في العملات الأجنبية	**7**	**4**	**11**	-	29	29
الرصيد في 31 ديسمبر	**2,696**	**10,249**	**12,945**	1,808	6,813	8,621

إن سياسة البنك لاحتساب مخصص انخفاض القيمة لمديني التمويل تتوافق من كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص لبنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك على كافة التسهيلات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

5 استثمارات متاحة للبيع

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
صكوك مسعرة	**71,820**	51,283
أوراق مالية مسعرة	**837**	896
صكوك غير مسعرة	**2,000**	-
أوراق مالية غير مسعرة	**4,098**	4,098
صناديق ومحفظة غير مسعرة	**21,070**	12,384
	99,825	68,661

يتم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء استثمارات غير مسعرة ذات قيمة دفترية 25,168 ألف دينار كويتي (2015: 16,482 ألف دينار كويتي) والتي يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجد).

يشتمل الإيضاح رقم 18 على الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أساليب التقييم.

6 عقارات استثمارية

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	**15,127**	15,340
الاستهلاك والانخفاض في القيمة المحمل للسنة	**(312)**	(213)
الرصيد في 31 ديسمبر	**14,815**	15,127

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ التقارير المالية 15,632 ألف دينار كويتي (2015: 15,916 ألف دينار كويتي). تستند القيمة العادلة للعقارات إلى تقييمات تمت من قبل مقيمين عقارات معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	**983**	1,040
مصروفات تشغيل مباشرة والاستهلاك وانخفاض القيمة (بالصافي)	**(424)**	(298)
صافي إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 10)	**559**	742

لا يخضع البنك لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة الإيرادات حيث يتم استخدام أسلوب القيمة الحالية ليعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل، استناداً إلى إيجار المتر المربع في الشهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع فيها العقارات الاستثمارية.

يشتمل الإيضاح رقم 18 على إفصاحات حول الجدول الهرمي للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

7 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

8 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للبنك في التالي:

أ- *الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:*
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضا حسناً من المودعين إلى البنك.

ب- *الودائع الاستثمارية:*
تتضمن ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

9 حقوق الملكية

رأس المال
يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم (2015: 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم). وقد تمت المساهمة برأس المال نقدا.

الاحتياطي القانوني
وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع هذا الاحتياطي محدود بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

الاحتياطي الاختياري
وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصيات مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيعات هذا الاحتياطي.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

إصدار صكوك
إن البنك بصدد إصدار صكوك مؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ أقصاه 250 مليون دولار أمريكي وتم الحصول على الموافقة اللازمة من بنك الكويت المركزي، ويقوم البنك حالياً بعرض ترويجي للصكوك ومن المتوقع أن يصدر الصكوك في 2017.

10 صافي إيرادات استثمار

	2016 *ألف دينار كويتي*	*2015* *ألف دينار كويتي*
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	**44**	119
إيرادات توزيعات أرباح	**1,759**	630
إيرادات صكوك	**1,873**	1,521
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 6)	**559**	742
إيرادات استثمار أخرى	**104**	671
	4,339	3,683

11 صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

تضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم تمويل قروض مشتركة تم اكتسابها عند إتمام صفقات قروض مشتركة من قبل البنك بنجاح بمبلغ 1,005 ألف دينار كويتي (2015: 1,996 ألف دينار كويتي).

12 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2016	*2015*
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**2,575**	1,000
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)	**1,000,000**	1,000,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)	**2.58**	1.00

وحيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل هذه المعاملات في تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها أو التي يمارسون تأثير ملموس عليها) الذين كانوا عملاء للبنك ضمن سياق الأعمال الطبيعي. لقد تم القيام بهذه المعاملات بنفس الشروط الأساسية السائدة في وقت المعاملات بما في ذلك الربح والضمانات مقارنة بمعاملات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة لم تتضمن أكثر من المعدل الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

	المساهمون الرئيسيون *ألف دينار كويتي*	*أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون* *ألف دينار كويتي*	*أطراف أخرى ذات علاقة* *ألف دينار كويتي*	*المجموع 31 ديسمبر 2016* *ألف دينار كويتي*	*المجموع 31 ديسمبر 2015* *ألف دينار كويتي*
تسهيلات التمويل	-	**110**	**24**	**134**	134
بطاقات الائتمان	-	**47**	**2**	**49**	5
حسابات المودعين	**393,532**	**330**	**149**	**394,011**	191,760

	عدد المساهمين الرئيسيين	*عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين*	*عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة*
2016			
تسهيلات التمويل	-	**5**	**2**
بطاقات الائتمان	-	**14**	**3**
حسابات المودعين	**2**	**8**	**16**
2015			
تسهيلات التمويل	-	4	-
بطاقات الائتمان	-	10	2
حسابات المودعين	2	16	9

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الدخل:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2015 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل	-	3	-	3	2
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	5,094	-	-	5,094	2,715

مكافأة موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الادارة:

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	1,552	1,645
مكافآت نهاية الخدمة	137	113
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*	126	42
	1,815	1,800

* تتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة مقابل مساهمات إضافية فيما يتعلق بالمشاركة في اللجان التنفيذية طبقًا لقرارات مجلس الإدارة.

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

14 التزامات ومطلوبات طارئة

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	9,140	11,040
خطابات ضمان	41,156	23,827
مطلوبات طارئة	50,296	34,867
التزامات رأسمالية	238	575
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – البنك كمستأجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	1,508	1,495
من سنتين إلى خمس سنوات	6,049	6,032
	7,557	7,527
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – البنك كمؤجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	833	983
من سنتين إلى خمس سنوات	3,336	3,333
	4,169	4,316

15 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة البنك ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار البنك في تحقيق الأرباح والحفاظ على قدرته المالية. وتؤدي أنشطة البنك إلى التعرض بصورة رئيسية للمخاطر التالية نتيجة لمعاملاته المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياته:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي والعمليات التي يستخدمها البنك لتحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأس المال لدى البنك.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية كاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات المتعلقة بالرقابة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها لدى البنك ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة المجلس ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتضمن هذه المخاطر الانخفاض في التصنيف الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبطة بها مخاطر الائتمان مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أوراق الدين المالية (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، يأخذ البنك في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان ويقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي واعتماد المقترحات الائتمانية وذلك ضمن الصلاحيات المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة التالية ذات الصلاحية التي تقدم مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للبنك بالنيابة عن مجلس الإدارة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، ويسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات – حيثما كان ذلك مناسباً- والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض لمخاطر الائتمان.

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للبنك لتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيفها كغير منتظمة وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود المركز المالي، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2016	*2015*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود مدرجة ضمن بيان المركز المالي:		
أرصدة لدى البنوك	**3,864**	2,840
إيداعات لدى البنوك	**166,940**	133,355
مدينو تمويل	**827,872**	543,794
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**73,820**	51,283
موجودات أخرى	**4,380**	3,708
الإجمالي	**1,076,876**	734,980

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2016	*2015*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود خارج بيان المركز المالي:		
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**9,094**	10,985
خطابات ضمان	**40,951**	23,708
الإجمالي	**50,045**	34,693
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,126,921**	769,673

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات (تتمة)

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 15,192 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 14,068 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

الحد الأقصى للتعرض لتركزات مخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية خارج بنود بيان المركز المالي:

	2016		*2015*	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	*بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي*	*الموجودات المالية ألف دينار كويتي*	*بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي*
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	**870,756**	**45,357**	594,384	34,693
دول الشرق الأوسط الأخرى	**175,673**	**-**	112,944	-
بقية دول العالم	**30,447**	**4,688**	27,652	-
	1,076,876	**50,045**	734,980	34,693

	2016		*2015*	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	*بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي*	*الموجودات المالية ألف دينار كويتي*	*بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي*
قطاع الأعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية	**288,819**	**4,688**	161,414	-
إنشاءات وعقارات	**375,412**	**32,898**	252,249	13,509
التجارة والتصنيع	**150,463**	**8,962**	92,519	5,301
أخرى	**262,182**	**3,497**	228,798	15,883
	1,076,876	**50,045**	734,980	34,693

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض للمخاطر.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الانكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضا الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		*متأخرة أو منخفضة القيمة*	
	جودة عالية	*جودة قياسية*		*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2016				
أرصدة لدى البنوك	**3,864**	-	-	**3,864**
إيداعات لدى البنوك	**166,940**	-	-	**166,940**
مدينو تمويل	**523,346**	**291,921**	**25,299**	**840,566**
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**59,579**	**14,241**	-	**73,820**
موجودات أخرى	**3,850**	**530**	-	**4,380**
	757,579	**306,692**	**25,299**	**1,089,570**
2015				
أرصدة لدى البنوك	2,840	-	-	2,840
إيداعات لدى البنوك	133,355	-	-	133,355
مدينو تمويل	360,784	175,750	15,707	552,241
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	51,283	-	-	51,283
موجودات أخرى	3,424	284	-	3,708
	551,686	176,034	15,707	743,427

يتناول الجدول التالي تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئة الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	*من 31 إلى 60 يوماً*	*من 61 إلى 90 يوماً*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2016				
مدينو تمويل	**12,941**	**5,612**	**987**	**19,540**
2015				
مدينو تمويل	8,915	1,016	609	10,540

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لتغيرات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز البنك لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعا للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على البنك الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة البنك الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات البنك ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضًا على صافي أرباح البنك أو هامش الربح.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. ولكن الشروط التعاقدية الخاصة بمنتجات البنك الإسلامية تجنب البنك التعرض بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض البنك لمخاطر عملات أجنبية جوهرية في 31 ديسمبر لكل من موجوداته ومطلوباته النقدية لغير المتاجرة وتدفقاته النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق (تتمة)

	2016			2015		
العملة	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على النتائج*	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على النتائج*	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*
	%	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*%*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
الدولار الأمريكي	+1	**(201)**	**8**	+1	(88)	9
الريال السعودي	+1	**(21)**	-	+1	(24)	-
الجنية الإسترليني	+1	**1**	-	+1	1	-

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

يقوم البنك بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير كبير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2016 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 42 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 45 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المقابل من الممكن أن ينتج عنه تأثير مكافئ ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

د) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قام البنك بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى البنك خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية البنك لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة البنك.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للبنك بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى البنك يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز البنك من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع مجموعات البنك المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى البنك. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأشد قسوة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. يخضع البنك لقيود حول السيولة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات البنك. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2016	*خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي*	*الإجمالي ألف دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	**5,480**	-	-	-	**5,480**
إيداعات لدى البنوك	**153,346**	**13,594**	-	-	**166,940**
مدينو التمويل	**483,123**	**140,640**	**31,069**	**173,040**	**827,872**
استثمارات متاحة للبيع	**31,245**	**711**	-	**67,869**	**99,825**
عقارات استثمارية	-	-	-	**14,815**	**14,815**
موجودات أخرى	**1,708**	**439**	**251**	**3,989**	**6,387**
عقار ومعدات	-	-	-	**5,643**	**5,643**
	674,902	**155,384**	**31,320**	**265,356**	**1,126,962**
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**116,407**	**59,849**	**87,752**	**10,123**	**274,131**
حسابات المودعين	**491,233**	**136,246**	**123,019**	-	**750,498**
مطلوبات أخرى	**6,603**	-	-	**958**	**7,561**
	614,243	**196,095**	**210,771**	**11,081**	**1,032,190**

2015	*خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي*	*الإجمالي ألف دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	3,845	-	-	-	3,845
إيداعات لدى البنوك	128,353	5,002	-	-	133,355
مدينو التمويل	237,165	112,988	66,151	127,490	543,794
استثمارات متاحة للبيع	4,352	766	2,476	61,067	68,661
عقارات استثمارية	-	-	-	15,127	15,127
موجودات أخرى	1,617	183	154	2,995	4,949
عقار ومعدات	-	-	-	6,376	6,376
	375,332	118,939	68,781	213,055	776,107
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	156,723	45,328	21,588	20,694	244,333
حسابات المودعين	241,220	121,533	70,712	-	433,465
مطلوبات أخرى	5,158	-	-	871	6,029
	403,101	166,861	92,300	21,565	683,827

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات للمطلوبات المالية على البنك في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
2016					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**116,569**	**60,404**	**89,085**	**10,429**	**276,487**
حسابات المودعين	**492,019**	**137,398**	**124,828**	-	**754,245**
مطلوبات أخرى	**6,603**	-	-	**958**	**7,561**
	615,191	**197,802**	**213,913**	**11,387**	**1,038,293**
2015					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	156,714	45,556	21,851	21,480	245,601
حسابات المودعين	241,613	122,055	71,115	-	434,783
مطلوبات أخرى	5,158	-	-	871	6,029
	403,485	167,611	92,966	22,351	686,413

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات الطارئة والالتزامات على البنك:

	خلال 3 أشهر *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
2016				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**6,166**	**2,974**	-	**9,140**
خطابات ضمان	**8,141**	**13,773**	**19,242**	**41,156**
التزامات رأسمالية	-	**238**	-	**238**
	14,307	**16,985**	**19,242**	**50,534**
	خلال 3 أشهر *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
2015				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	6,857	3,844	339	11,040
خطابات ضمان	3,719	9,876	10,232	23,827
التزامات رأسمالية	-	575	-	575
	10,576	14,295	10,571	35,442

15 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى البنك مجموعة من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للبنك. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالبنك، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

يقوم البنك بإدارة مخاطر التشغيل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قام البنك بوضع سياسة إدارة استمرارية الأعمال لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات البنك.

قام البنك بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ويضمن البنك عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. يولي البنك اهتماما خاصا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

16 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات البنك التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل صانعي القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة**– وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** – وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

16 تقارير القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات البنك التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات *ألف دينار كويتي*	*الأفراد* *ألف دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف دينار كويتي*	*أخرى* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
2016						
إيرادات تشغيل القطاع	**13,467**	**4,436**	**801**	**4,080**	**-**	**22,784**
نتائج القطاع	**8,358**	**(1,649)**	**622**	**3,716**	**(8,472)**	**2,575**
موجودات القطاع	**655,687**	**172,185**	**166,940**	**114,640**	**17,510**	**1,126,962**

	الشركات *ألف دينار كويتي*	*الأفراد* *ألف دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف دينار كويتي*	*أخرى* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
2015						
إيرادات تشغيل القطاع	9,773	3,426	586	4,294	-	18,079
نتائج القطاع	6,705	(1,862)	440	4,038	(8,321)	1,000
موجودات القطاع	416,335	127,458	133,355	83,789	15,170	776,107

17 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد من التزام البنك بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ البنك بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك أن يقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

إن هدف البنك الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة البنك وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

17 إدارة رأس المال (تتمة)

يتبع البنك تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2014/336/2 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2016 ألف دينار كويتي	*2015 ألف دينار كويتي*
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**563,240**	370,321
رأس المال المطلوب	**73,221**	46,290
رأس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**94,772**	92,280
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**94,772**	92,280
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**6,591**	4,273
إجمالي رأس المال المتاح	**101,363**	96,553
معدل كفاية رأس المال – الشريحة 1: حقوق المساهمين	**16.83%**	24.92%
معدل كفاية رأس المال من إجمالي الشريحة 1	**16.83%**	24.92%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**18.00%**	26.07%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2016 ألف دينار كويتي	*2015 ألف دينار كويتي*
الشريحة 1 من رأس المال	**94,772**	92,280
إجمالي الانكشاف	**1,159,366**	796,866
معدل الرفع المالي	**8.17%**	11.58%

يشتمل قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي على الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

18 قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك.

فيما يلي الإفصاحات الكمية حول الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

			قياس القيمة العادلة		
2016	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		**71,820**	**71,820**	-	-
- صكوك حكومية	**31 ديسمبر 2016**	31,009	31,009	-	-
- صكوك شركات	**31 ديسمبر 2016**	40,811	40,811	-	-
أوراق مالية مسعرة	**31 ديسمبر 2016**	**837**	**837**	-	-
صكوك غير مسعرة	**31 ديسمبر 2016**	**2,000**	-	-	**2,000**
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		**15,632**	-	-	**15,632**
- الكويت	**31 ديسمبر 2016**	10,307	-	-	10,307
- دول الشرق الأوسط الأخرى	**31 ديسمبر 2016**	5,325	-	-	5,325

			قياس القيمة العادلة		
2015	*تاريخ التقييم*	*المجموع ألف دينار كويتي*	*الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		51,283	51,283	-	-
- صكوك حكومية	31 ديسمبر 2015	31,387	31,387	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2015	19,896	19,896	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2015	896	896	-	-
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		15,916	-	-	15,916
- الكويت	31 ديسمبر 2015	10,450	-	-	10,450
- دول الشرق الأوسط الأخرى	31 ديسمبر 2015	5,466	-	-	5,466

18 قياس القيمة العادلة (تتمة)

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و2015.

إن الحركة في الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة والمصنفة ضمن المستوى 3 تمثل في الأساس المشتريات التي تمت خلال السنة.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق.

إن تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال إدخال تغيير بهامش معقول على افتراضات المدخلات، لم يكشف عن أي تأثيرات مادية على بيان المركز المالي أو بيان الدخل.